ملحق العدد ٥٢٧٢

زحلة الفتاة

سياسية مستقلّة جامعة أسّست عام ١٩١٠ شعارها: « تقول الحق ولو في حضرة سلطان جائر »

ZAHLE AL FATAT N. 5273 le 8/5/2014 — ملحق العدد ٥٢٧٢ - ٨ أيار ٢٠١٤

الحل الذي ينتظره الجميع بعد صدور قانون إجازة انتاج الطاقة للشركات ذات الامتياز

شركة كهرباء زحلة..

مسيرة حافلة بالعطاء والخدمة المميزة

• الحل هو إقامة معمل للإنتاج الكهربائي يعمل على H.F.O والغاز الطبيعي (عند توفره في لبنان) والتي سيكون لشركة كهرباء زحلة بالمشاركة في شركة جديدة (شركة خاصة للمشروع) مسؤولية تمويل، تصميم، بناء وضمان التشغيل وصيانة جميع معدات المعمل.

• على مر السنين تمتعت شركة كهرباء زحلة بسمعة محترمة للجودة العالية في أدائها الفني والإداري وفي تعاملها وفق الأصول القانونية مع مؤسسة كهرباء لبنان والمراجع الادارية والحكومية في الدولة اللبنانية.

• خيار شركة كهرباء زحلة خيارها الوحيد هو إنشاء معمل للإنتاج الكهربائي وفقاً لدفتر الشروط الموضوع بينها وبين الدولة اللبنانية . هذا سيمنح فوائد لجميع الفرقاء بما فيها الدولة اللبنانية،مؤسسة كهرباء لبنان،شركة كهرباء زحلة والمواطن.

• أصحاب المولدات الخاصة يتسببون بتلوث البيئة ولا يسددون الضرائب لخزينة الدولة اضافة الى استعمال أعمدة ومعدات شركة الكهرباء الى إيصالهم التيار للمواطن بنوعية متدنية جداً.

نالت الشركة رخصة الإنتاج ثم أقدمت الدولة على وقفها عام ١٩٦٩
٥٢٠٠٠ ألف مشترك في نطاق استثمار الشركة بمنطقة زحلة

تأسست شركة كهرباء زحلة في مطلع العشرينات من القرن الفائت وذلك لخدمة الاحتياجات الكهربائية لقسم من منطقة البقاع الأوسط الذي يضم مدينة زحلة وخمس عشرة بلدية، منذ البدء كان دفتر الشروط الذي يرعى علاقتها مع الدولة اللبنانية يجيز لها انتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية (كان يوجد معملان لإنتاج الطاقة، الأول حراري في بلدة الكرك والآخر يعمل على الطاقة المائية في بلدة وادي العرائش). بقي الوضع كذلك حتى سنة 1969 ففي تلك السنة وإنفاذاً للقانون المنشأ لمؤسسة كهرباء لبنان،تم توقيع عقد مؤرخ في 25 نيسان 1969. بين مؤسسة كهرباء لبنان وشركة كهرباء زحلة، ينص على عدم قيام شركة كهرباء زحلة بتوسيع قدراتها الانتاجية في معاملها الحرارية، وكذلك توقيف هذه المعامل عن الانتاج لمدة خمسة أشهر في السنة نسبة لوجود فائض في انتاج الطاقة الكهربائية لدى مؤسسة كهرباء لبنان التي تعهدت بتزويد شركة كهرباء زحلة بكامل احتياجاتها على مدار الساعة. لاحقاً، وفي منتصف السبعينات توقفت المعامل الحرارية التابعة لشركة كهرباء زحلة عن العمل بسبب الاضرار التي لحقت بها من جراء الحرب اللبنانية.

سمعة محترمة

على مر السنين تمتعت شركة كهرباء زحلة بسمعة محترمة للجودة العالية في أدائها الفني والإداري وفي تعاملها وفق الأصول القانونية مع مؤسسة كهرباء لبنان والمراجع الادارية والحكومية في الدولة اللبنانية، والجدير ذكره ان شركة كهرباء زحلة استقطبت انتباه جميع الاستشارين وجميع المؤسسات العاملة في مجال الكهرباء واصبحت مثالاً ناجحاً يحتذى به.

اليوم اصبح عدد المشتركين ضمن نطاق استثمار شركة كهرباء زحلة يزيد عن 53000 مشترك موزعين على مساحة جغرافية تبلغ حوالى 300 كلم2 يشكل القطاع السكني نحو 90% من المجموع، ويبلغ مجمل نسبة الخسارة (خسارة فنية وتعديات) حوالى 5% مقارنة مع 40% لدى مؤسسة كهرباء لبنان.

تتجاوز نسبة تحصيل الفواتير لدى شركة كهرباء زحلة 99% في مناطق متعددة الاطياف السياسية والمذهبية، مما يشكل تحدياً وانجازاً في آن. سنة 2003 حصلت شركة كهرباء زحلة « الوحيدة ضمن اطار عملها على الاراضي اللبنانية «على شهادة ISO 9001 لتوزيع الطاقة الكهربائية.

وضمن اطار عملها تسعى شركة كهرباء زحلة دائماً ومن خلال طاقم فني يضم نخبة من المهندسين والاداريين والموظفين على ادخال احدث ما توصلت اليه التكنولوجيا في مجال توزيع الطاقة الكهربائية. على سبيل المثال لا الحصر.

1) نظام المعلومات الجغرافية GIS.

2) نظام تحديد المواقع العالمي GPS.

3) نظام قراءة العدادات اوتوماتيكياً (قيد التجربة) AMR) (Automatic Meter Reading.

4) العدادات المدفوعة مسبقا (قيد التجربة) Prepaid energy meter.

5) نظام التحكم بالخطوط وكشف الأعطال وارسال حالتها لاسلكيا Telemetry.

وقامت الشركة بتوزيع مطبوعات على جميع مشتركيها تتضمن إرشادات عن كيفية التوفير في استهلاك الطاقة الكهربائية بالإضافة إلى شرح كيفية الوقاية من الحوادث الكهربائية والقيام بالإسعافات الأولية في حالة الحوادث.

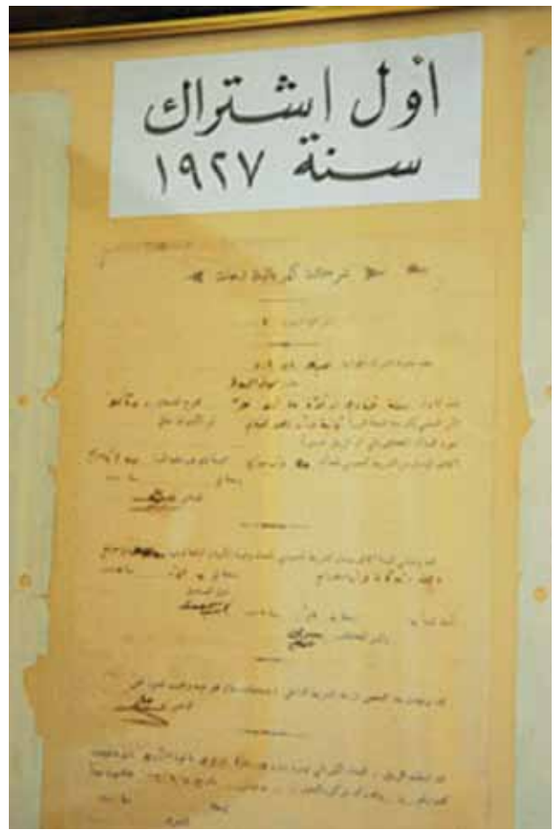

الوضع الحالي

حالياً يمكن توصيف عمل الشركة العام على النحو الآتي:

• تستمد شركة كهرباء زحلة كامل الطاقة الكهربائية من محطات التحويل التابعة لمؤسسة كهرباء لبنان.

• إن مؤسسة كهرباء لبنان ليست قادرة على ضمان تغذية 24 ساعة على مدار السنة .فضلاً عن ذلك فإن ساعات التقنين وصلت الى حد قياسي حوالي 18 ساعة في اليوم بمعدل قطع ما بين 8 و 10 ساعات يوميا خلال الشهر هذا مما أدى إلى أعباء اضافية على شركة كهرباء زحلة من جهة تدني كمية مبيع الطاقة بمقابل كلفة توزيع و صيانة مرتفعة وأدى بالتالي الى انعكاسات سلبية على المواطن بشكل خاص وعلى الوضع الاقتصادي بشكل عام.

•من المستحيل أن تواكب مؤسسة كهرباء لبنان النمو في الطلب على التيار الكهربائي بل على العكس إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه فأننا سوف نصل الى العتمة لا محالة، فعلى سبيل المثال إن زيادة عدد المشتركين والقدرات المركبة لدى شركة كهرباء زحلة بلغت نسبة 56% ما بين سنة 2001 و سنة 2012، قابله تدن في المقطوعية حوالي 8%، هذا مع عدم احتساب زيادة القدرة التي كانت متوقعة من اشتراكات القطاع الصناعي والزراعي والتجاري فيما لو كان وضع الكهرباء أفضل.

• أن تقنين التيار الكهربائي في هذه المنطقة بات مزمنا ويعود لأوائل السبعينات ولا يزال مستمر وبفترات أطول وسببه يعود لما ذكر سابقاً.

حلول ومشاريع

• إن خيار شركة كهرباء زحلة خيارها الوحيد هو تركيب معمل للإنتاج الكهربائي وذلك وفقاً لدفتر الشروط الموضوع بينها وبين الدولة اللبناني والذي يجيز ذلك. هذا سيمنح فوائد لجميع الفرقاء بما فيها الدولة اللبنانية، مؤسسة كهرباء لبنان،شركة كهرباء زحلة ..والمواطن. والحل هو إقامة معمل للإنتاج الكهربائي يعمل على H.F.O والغاز الطبيعي (عند توفره في لبنان) والتي سيكون لشركة كهرباء زحلة بالمشاركة في شركة جديدة (شركة المشروع) مسؤولية تمويل، تصميم، بناء وضمان التشغيل وصيانة جميع معدات المعمل.

• إن اختيار معمل التوليد التي تعمل على H.F.O هو الخيار الأنسب

منافع مشروع الشركة لإنتاج الطاقة بقوة ٦٠ ميغاوات:

- تغذية على مدى ٢٤/٢٤
- توفير ٤٠٪ من فاتورة الشركة والمولدات الحالية
- تأمين مستوى واحد من الطاقة لا يؤثر على الأدوات المنزلية وما شابه
- تفادي التلوث والضجة وإلتزام مسيرة الرسوم الرسمية للمنفعة العامة

والأنجح أمام الحلول الأخرى غير الفعالة أو التي يمكن أن تكون مكملة مثل الطاقة الهوائية أو الطاقة الشمسية أو الطاقة المائية.

• إن قدرة معمل التوليد المقترحة تتراوح بين 60 و 70 ميغاوات قابلة للتوسيع، هذه القدرة سوف تغطي حاجات المنطقة بتغذية 24/24 على مدار السنة وبتيار منتظم.

• سيتم بناء هذه المحطة حسب آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا وفقاً لمعايير البنك الدولي وشروط ومعايير وزارة البيئة في لبنان أقله من ناحية انبعاثات التلوث وعزل الصوت.

• عدم المرور من احتكار الدولة لأنتاج التيار الكهربائي الى احتكار أشخاص ووجوب تعدد شركات الانتاج والتوزيع من خلال خصخصة شفافة على جميع الاراضي اللبنانية بحيث أن المنافسة الشريفة فيما بينها تخفض من كلفة الانتاج وبالتالي تخفض فاتورة الكهرباء وتؤمن خدمة افضل للمواطنين.

• إنه حلّ يُحقّق لامركزية كهربائية وإستقلالية إنتاج التيار الكهربائيّ في منطقة البقاع الأوسط بمعزل عن المشاكل التي يمكن أن تسببها المعامل الأخرى وخطوط النقل التابعة لمؤسسة كهرباء لبنان كما هو الحاصل حاليا بموضوع خط المنصورية.

منافع المشروع

• ضمان وتأمين تغذية كهربائية منتظمة وبجودة عالية 24/24/365 يوماً.

• إنشاء معمل لتوليد كهرباء هو مشروع إنمائي بحت للأسباب التالية:

– تنمية الاقتصاد في منطقة البقاع الأوسط، بحيث أن أصحاب المشاريع الصناعية والزراعية الكبيرة سيكون لهم حافز الاستثمار في هذه المنطقة إذا ما توفر لهم التيار الكهربائي بشكل مستديم.

– تحقيق استقلالية أنتاج التيار الكهربائي في منطقة البقاع الأوسط بمعزل عن المشاكل التي يمكن ان تسببها المعامل الاخرى وخطوط النقل التابعة لموءسسة كهرباء لبنان.

– خلق فرص عمل والحد من هجرة الشباب البقاعي إلى العاصمة وإلى الخارج .

– جلب استثمارات جديدة وتحفيز النمو المتوازن وتنمية المناطق الريفية في البقاع.

– فتح المجال امام المواطن البقاعي بالإكتتاب بالكلفة التأسيسية لمحطة التوليد.

– إن المواطن سيسدد فاتورة كهرباء واحدة فقط عوضاً عن تسديد أربع فواتير (أول فاتورة لكهرباء زحلة، ثاني فاتورة لأصحاب المولدات الخاصة التي يتعدى فيها مبيع ك وات ساعة الـ850 ل.ل، ثالث فاتورة لتصليح المعدات المنزلية التي تعطلت من جراء عدم جودة التيار ، رابع فاتورة لتسكير عجز الدين العام الناتج بأغلبيته عن مؤسسة كهرباء لبنان). إن تكلفة فاتورة الكهرباء من معمل التوليد الجديد هي ارخص بحوالي 30 الى 35% من مجموع ما يدفعه المواطن حاليا مع العلم انه سيحصل على تيار أفضل وبنوعية واستمرارية حسب المواصفات العالمية ذلك على كامل القدرة المكتتب بها.

– أصحاب المولدات الخاصة يتسببون بتلوث البيئة ولا يسددون الضرائب لخزينة الدولة اضافة الى استعمال أعمدة ومعدات شركة

ما مطلوب من الدولة تأمينه؟

مشروع يحقق اللامركزية الكهربائية
وهو يسلك مساره السوي في وزارة الطاقة

الكهرباء وإيصالهم التيار للمواطن بنوعية متدنية جداً.
بالمقابل إذا ما تم تنفيذ هذا المشروع، فأن 100% من إنتاج معمل التوليد سوف يذهب بالقنوات الصحيحة من حيث تسديد T.V.A والضرائب المتوجبة لخزينة الدولة والعمل حسب أقصى المعايير العالمية المعنية بأنتاج التيار الكهربائي.
– أن تركيب معمل لتوليد الكهرباء بالقدرة المذكورة أعلاه من شأنه أن يخفف العبء عن كاهل مؤسسة كهرباء لبنان بحيث يصبح بأمكان المؤسسة توزيع قدرة اضافية على مناطق اخرى وبالتالي تخفيف أوقات التقنين. هذا يرتب أيضا انخفاض بنسبة الخسارة المادية التي تتكبدها المؤسسة.

المطلوب من الدولة تأمينه

بناء لباريس 3 من الواضح إن الدولة ملتزمة نحو تحديث قطاع الطاقة من ناحية الخصخصة، والشراكة وإعادة التنظيم.
اليوم شركة كهرباء زحلة تقدم للحكومة فرصة لإنشاء مشروع نموذجي رائد في نفس الاتجاه في حين لا يوجد حل متاح من خلال مؤسسة كهرباء لبنان.
هذا المشروع سيجلب الاستثمار، والمساهمة في تنمية منطقة ريفية ويتيح خلق فرص عمل في خضم الصعوبات الاقتصادية والسياسية التي تعيشها البلاد، كما يحد من هجرة اليد العاملة من لبنان فضلا عن المحافظة على استمرارية شركة كهرباء زحلة التي تؤمن مدخولا لأكثر من 200 عائلة من خلال موظفيها.
وهكذا لكي تكون في وضع يمكنها من تنفيذ هذا المشروع تتوقع شركة كهرباء زحلة من الدولة اللبنانية المساعدة على الحصول على جميع الأذونات والتراخيص والتسهيلات المتعلقة ببناء محطة التوليد بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، رخصة البناء وأذونات وموافقات التنظيم المدني.
والمطلوب من الدولة أن تنظر الى هذا الشروع بعيدا عن الأهواء السياسية والحزبيات الضيقة التي لا مكان لها في ذهنيتنا،وأهدافنا،لأننا لا نبغي إلا المصلحة العامة من خلال المساهمة في تحسين قطاع الكهرباء،هذا القطاع الذي نحن موجودون به منذ 80 سنة والذي يفرض التطور الدائم والتحسين المستمر للتمكن من الحفاظ على حسن الأداء وزيادة الإنتاجية وتخفيف الهدر من كل النواحي.

المهندس اسعد نكد: «مشروع شركة كهرباء زحلة يحقق اللامركزية الكهربائية بدلا من هدر الاموال»
«يجب عدم دمج المرافق العامة مع السياسة»

شركة كهرباء زحلة قادرة على حل ام المشاكل في البقاع اي التقنين وتأمين التيار الكهربائي لكافة المناطق والقرى التي تتغذى من كهرباء زحلة حالياً وذلك في فترة سنة و نصف
خلال مقابلة مع مدير عام شركة كهرباء زحلة المهندس أسعد نكد، اعتبر انه «لا يستطيع احد ادارة مرفق عام في لبنان ويعمل بالسياسة»، داعيا الى «التوقف عن دمج المرافق العامة بالسياسة».
ولفت نكد الى ان «نسبة الجباية في الشركة وصلت الى 99 % من الجباية، وبالتالي ضمن نطاق شركة كهرباء زحلة كل الفئات السياسية والطائفية تدفع فواتيرها».
اضاف انه «كفى تحميل الشعب اللبناني مسؤولية عدم دفع الفواتير وهذا يكون من خلال اصدار فواتير شهرية من دون قيمة مقطوعية»، داعيا الى «ضرورة خلق حالة من الثقة مع المشتركين كما يحصل في نطاق شركة كهرباء زحلة بينها وبين المشتركين».
وقال نكد ان «شركة كهرباء زحلة منذ بداية العشرينيات تعمل على الانتاج والتوزيع قبل مؤسسة كهرباء لبنان التي تأسست في العام 1964، وهي تلبي مطالب الدولة اللبنانية بتأمين الكهرباء بعيدا عن التجاذبات السياسية»، مؤكدا ان «شركة كهرباء زحلة لها الحق بانتاج الطاقة في ظل عدم قدرة مؤسسة كهرباء لبنان على انتاج التيار منذ 25 سنة وهذا مطلب جميع المواطنين».
واكد نكد ان «شركة كهرباء زحلة جاهزة لانتاج الكهرباء 60 ميغاواط يغذي المنطقة 24/24 خلال ستة اشهر بكلفة اقل 50 % من الفاتورتين»، مشيرا الى ان «المولدات الخاصة تحتكر السوق من خلال تعرفة 1000 ليرة للكيلو الواحد بمعدل 200 الف ليرة للخمسة امبير»، ولفت نكد الى ان «وزراء ثلاثة سبق وعقدوا اجتماعا ليشرعوا المولدات بتعرفتهم وبالتالي هذا اعتراف من وزارة الطاقة بوجود تعرفتين للكهرباء، تعرفة مؤسسة كهرباء لبنان والمولدات»، متوجها بالسؤال لوزير الطاقة لماذا لم تقم بفرض على المولدات الخاصة تعرفة مؤسسة كهرباء لبنان، ولماذا تفرض على كهرباء زحلة بانتاج الطاقة بتعرفة مؤسسة كهرباء لبنان ولا تفرضها على اصحاب المولدات؟».

المهندس أسعد نكد متوسطاً بعض مؤيدي مشروع الشركة لإعادة إنتاج الطاقة.

ولفت الى ان «اليوم لا احد يستطيع انتاج الكهرباء بتعرفة مؤسسة كهرباء لبنان الحالية والتي تصل كلفة الانتاج الى 350 ليرة للكيلوواط وتباع بشطور 35 و55 و80 و120 و 200 ليرة وهذا هو سبب عجزها وخسائرها». وشدد ان «كهرباء زحلة لها حق بانتاج الطاقة ولها حق بتغيير التعرفة وتحقيق اكتفاء ذاتي واللامركزية الكهربائية ليست جزرا كهربائية».
ودعا نكد الحكومة السماح لشركة كهرباء زحلة بانتاج الكهرباء لانها تملك الحل لزحلة وقضائها من خلال مشروعها الذي تقدمت به الى وزارة الطاقة»، متسائلا «متى سننتهي من مقولة القوة القاهرة في لبنان، وبالتالي يجب ابعاد الكهرباء عن السياسة ووقف التجاذبات السياسية لان اللبناني يريد حلا اليوم قبل الغد، لا يهمه من اين تأتي الكهرباء، وهذا حق لكل مواطن في 2014»، مشيرا الى ان «مشروع

أسعد نكد: كهرباء زحلة قادرة على حل كل المشاكل في البقاع من تقنين وتأمين التيار للمناطق التي تتغذى من إنتاجها

شركة كهرباء زحلة يكون نموذجا لكل المحافظات اللبنانية ويحقق اللامركزية الكهربائية بدلا من هدر الاموال».
ولفت نكد الى ان «البقاع في هذه الايام يشحذ الكهرباء حيث وصل التقنين الكهربائي الى 18 ساعة في اليوم الواحد وهذا غير مقبول في زحلة».

واكد نكد الى ان شركة كهرباء زحلة قادرة على حل ام المشاكل في البقاع اي التقنين وتامين التيار الكهربائي لكافة المناطق والقرى التي تتغذى من كهرباء زحلة حالياً وذلك في فترة سنة و نصف مع التوفير في الاكلاف المالية بنسبة تتجاوز الـ30 % عما يتكبده المواطن البقاعي الذي بات ضحية وجشع اصحاب المولدات الخاصة في ظل تقنين مفروض من كهرباء لبنان تجاوز الثماني عشرة ساعة يومياً.
وقال: «أملك المقترح القانوني والعملي لحل أزمة الكهرباء المستفحلة ضمن نطاق امتياز الشركة، الذي يرتكز على حق «كهرباء زحلة» بإنتاج الكهرباء وتوزيعها ضمن نطاق امتيازها، وفي هذا الاطار قدمت الشركة مشروع عام 2008 لو وافقت عليه الدولة في حينه كان البقاع الاوسط ينعم اليوم بتغذية 24 على 24»، مؤكداً أن دفتر شروط إنشاء امتياز شركة كهرباء زحلة سنة 1923 ذو طابع تعاقدي وتشريعي ويمنحها صراحة حق انتاج الطاقة وتوزيعها. وأضاف: «إن قانون تنظيم قطاع الكهرباء 2002/462 ينص في مادته الحادية عشرة بشكل صريح وحرفي، على أن تبقى سارية المفعول الامتيازات الممنوحة قبل صدور هذا القانون وفقاً لأحكام قوانينها الخاصة، لكن الغبار قد أخفى معالم الكتب ومئات المراجعات التي اصطدمت بالاهمال لأي من هذه الحلول».
واعتبر نكد انه من حق البقاعيين من اهالي علي النهري وبرالياس وزحلة وابلح والفرزل وتعلبايا وماسا وحارة الفيكاني وسواهم من البلدات التابعة لامتياز كهرباء زحلة الذين يدفعون فواتير الكهرباء بنسبة مئة بالمئة ان ينعموا بالتيار الكهربائي على مدار الساعة وليس ان يمضوا لياليهم على ضوء الشموع بعد ان عجزوا عن تأمين قيمة بدلات اصحاب المولدات.

وذكّر نكد انه «لو نجحت المساعي وسلك مشروع إنتاج الكهرباء طريقه السوي في وزارة الطاقة منذ تاريخ تقديمه في تشرين الثاني عام 2008 كان من المفترض ان ينعم البقاعيّون منذ أشهر عديدة بنعمة الكهرباء، إلا أن العراقيل والعقبات المتتالية تؤخر انطلاقة هذا المشروع الذي يحظى باجماع من الفعاليات الدينية والاقتصادية والاجتماعية على اختلاف طوائفها ومذاهبها»، مشيراً إلى أن «المعطيات الاقتصادية تؤكد أن الإسراع ببت موضوع مشروع كهرباء زحلة والترخيص بانتاج الطاقة، كفيل بزيادة معدلات النمو الاقتصادي بشكل كبير وادخال موارد مالية الى خزينة الدولة وخلق المئات من فرص العمل وتنشيط الحركة الاقتصادية في الاسواق البقاعية والمؤسسات السياحية والاقتصادية، علما ان تقارير مؤسسة كهرباء لبنان اشارت اكثر من مرة الى الحاجة القصوى لانشاء معامل جديدة، تساعد في تغطية العجز في انتاج الطاقة».
وختم قائلاً: «امام هذا الواقع تتصاعد في منطقة البقاع الاوسط، الصرخات وحالات التذمر التي تتحول في كثير من الاحيان الى حركة احتجاجات واعتصامات وقطع طرق رئيسية كما يحصل حاليا».

اسعد نكد: مشروع انتاج الطاقة وتأمينها 24/24 سيبصر النور قبل نهاية عام 2014»

وكان المدير العام لكهرباء زحلة اسعد نكد أكد «ان مشروع انتاج الطاقة وتأمينها 24/24 سيبصر النور كما نرجو قبل نهاية هذا العام أي عام 2014»، داعيا «الى ضرورة التكاتف حول هذا المشروع الذي سيؤمن اللامركزية الكهربائية لمنطقة زحلة وقضائها».

وتحدث خلال ندوة في دير مار يوسف الانطونية في شهر آذار الفائت، بدعوة من اخوية مار شربل، «عن مشروع الانتاج الذي تنوي شركة كهرباء زحلة اقامته ويتمتع بمواصفات بيئية وانتاجية عالمية، الامر الذي سيعيد للمنطقة ازدهارها على مختلف الصعد الاقتصادية والسياحية والانمائية والذي سيوفر على المواطنين اكثر من 40% من مجموع فاتورتي الشركة والمولد معا».
واكد «ان مشروع كهرباء زحلة لن يكون احتكاريا بل مشروعا متكاملا يؤمن الكهرباء 24/24 على غرار ما كانت الشركة تفعل في السبعينات وسيوفر على المواطنين الاعباء المالية الباهظة التي يدفعونها لاصحاب المولدات الخاصة»، مشيرا الى انه «لا يسعنا امام اللامبالاة والاستخفاف بقضايا المواطنين الحياتية الا المضي قدما بمشروعنا حتى يكون مشروع نموذجي يؤمن امر واقع كهربائي جديد لهذه المنطقة الغالية على قلوبنا».

هواجسُ من استيلاد أزمات مع ربط لبنان بشركات على مدى 25 عاماً

كتب الصحافي رائد الخطيب في جريدة المستقبل بتاريخ 2014/2/4 مقالا سلط فيه الضوء على واقع الكهرباء في لبنان، ومواقف وزير الطاقة السابق جبران باسيل قبل تأليف الوزارة السلامية، و(استئثاره) الدائم بحقيبة الطاقة. ونحن في «زحلة الفتاة» نعيد نشر هذا المقال في اطار هذا الملف عن شركة كهرباء زحلة، كونه يساهم في طرح مشكلة الكهرباء بشكل عام.
تستغربُ مصادر متابعة، للتوزير في حكومة الرئيس تمام سلام، «استئثار» وزير الطاقة والأعمال في الحكومة المنصرفة جبران باسيل،

على حقيبة الطاقة والمياه، خصوصاً أن سجله منذ توليه هذه الحقيبة في حكومة الرئيس سعد الحريري، لم يحفل إلا بالفشل، رغم أن حكومة الحريري، منحته اعتمادات كبيرة وصلت الى 5 مليارات دولار، لكنّه آثر الدخول في التجاذبات السياسية على حساب العمل. أمّا في ما يَتعلّق بالمشَاريع التي وضعت قيد التلزيم أو لزِمّت فقد فاحت منها رائحةُ الفساد حتّى زكّمتْ منها الأنوف عند الحلفاء قبل الخصوم.

وقالت المصادر إن الاعتراضات على إعادة توزير باسيل وبالحقيبة نفسها هي «حقيقية» خصوصاً وأنّ الوزير «المستأسد» يريد أن يقوم بتلزيم مشاريع للغاز السائل والتنقيب وغيره، لشركات قد تربط لبنان على مدى 25 عاماً، وهو ما سيوقع لبنان بأزمة كبيرة.

وأوضحت أنه في مناقصة معمل دير عمار2، التي رست فيها المناقصة على شركة «بيوتك» التي يملكها نزار يونس، دبَّ الخلاف بسبب قضايا مالية، وبالتالي أحيلَ ملف المناقصة الى مجلس الوزراء، الذي قضى إما بخفض المبلغ أو بإعادة المناقصة. وتساءلت «كيف يكون الخطأ بثلث المبلغ، فقد يكون هامش الخطأ بـ5 في المئة أو 10، وبالتالي تم خفض المبلغ بملايين الدولارات، بعد أن لزِم المعمل الى شركة أخرى، وهو ما يطرح سؤالاً كيف يمكن بناء معمل حددت له مواصفات معينة ثم يبنى بمبلغ خفيض وبالمواصفات نفسها.

لنأخذ مثلاً عن الداخون العائد للمعمل، والذي يبلغ طوله نحو 120 متراً، والذي هو بالعادة للمعامل التي تعمل على الغاز الذي يُعتبر من أفضل أنواع الوقود، إلا أن باسيل أعاد الكرّة ليعمل المعمل على الغاز الثقيل. السؤال هو كيف يتم تقليص طول الداخون من 120 متراً الى 60، بدلاً من رفعه الى أعلى، وهو الأمر الذي اعترضَ عليه نوابُ المنطقة الثلاثة، بفعل أنّ الأثر البيئي سيئ جداً. والغريب أنّ وزارة البيئة تعرفُ هذا الأمرَ جيداً، ومن أن البناء لا يستوفي الشروط البيئية.. وأن الشركة التي تبني قبرصية غير مستوفية لأهلية البناء، إذ إنّ الشركة التي بإمكانها أن تبني مثل هذه المعامل، يفترض من ضمن الشروط للدخول الى المناقصات أن تكون قد بنت سابقاً معملين بقوة 250 ميغاوات».

«... إن المشكلة تبدأ من مُخالفة القوانين، وعلى رأسها القانون ٤٦٢ الذي ينظم عمل القطاع، وجوهر هذا القانون هو إنشاءُ هيئة مُنظّمة للكهرباء لم ينشئها باسيل كما وعد حين أعطته الحكومة مبلغ ١،٢ مليار لخطة الكهرباء...»

اضافت «أمّا في معمل الزوق الحراري، فكلنا يعلم موضوع المحركات العكسية الذي رسا على شركة دانماركية، وتارةً يتقدم وأخرى يتعثّر بسبب الأوضاع المالية، وبالتالي تُدفع السلف للإكمال».

وأشارت الى أنّ «مشروع مقدمي الخدمات لزم الى شركات ثلاث، من دون شفافية، وتم بناء على اتفاقات بالتراضي وبطريقة مخالفة للدستور، فكيفَ مثلاً تموّل الشركات المشاريع بدين ثم تستردّه، لأنّ هذا يعد نوعاً من الاقتراض يتطلب من وزارة الطاقة أن تقومَ به وفقاً للقانون، كما أن تلزيم التوزيع يعدُّ نوعاً من الامتياز لشركات لَمرفق عام، في مؤسسة كهرباء لبنان التابعة للدولة وهو أيضاً يتطلبُ أن يَكونَ وفقاً لقانون الامتياز وهو ما لم يحَصل».

وقالت «إن المشكلة تبدأ من مُخالفة القوانين، وعلى رأسها القانون 462 الذي ينظم عمل القطاع، وجوهر هذا القانون هو إنشاءُ هيئة مُنظّمة للكهرباء لم ينشئها باسيل كما وعد حين أعطته الحكومة مبلغَ 1،2 مليار لخطة الكهرباء، وكان مجلس النواب وبعد نقاشٍ طويل قد

«... لا مانع أن يسير رئيس الحكومة تمام سلام باقتراح النائب السابق الياس السكاف القاضي بفصل وزارة النفط عن وزارة الكهرباء...»

أصدر القانون 181، الذي نصَّ على إنشاء الهيئة المنظمة خلال 3 أشهر، وتعيين مجلس إدارة جديد لمؤسسة كهرباء لبنان». وطالبت المصادر باسيل بتبرير أسباب عدم إنشاء الهيئة ومجلس الإدارة، «كما أن باسيل الذي طُلبَ منهُ أن يستعين بالصناديق المقرضة والدول المانحة من أجل خطة الكهرباء، ذهب للاستدانة من الخزينة بدلاً من هذه الصناديق، وبالتالي نحن نرى عجزاً إضافياً في الدين العام، من جرّاء فلسفة باسيل المالية لتمويل مشاريع الكهرباء، التي بدونَ مشاريع يبلغ عجزها السنوي نحو ملياري دولار».

أمّا في مشاريع المياه، فتستغرب هذه المصادر كيف أنّ باسيل يريد تنفيذ 55 سداً، فيما هو يرتكب أعظم مخالفة في سد جنة. وتشير الى أن لجنة الأشغال العامة والطاقة النيابية كانت رفعت كتاباً الى الرؤساء الثلاثة، تحذّر فيها من مغبة ما يُقْدم عليه باسيل في هذا المشروع.

وكان الرئيس نجيب ميقاتي طلب من باسيل التريّث، إلا أنّ الأخير لم يُعِرْ أذنين صاغيتين وذهبَ الى التلزيم رغم كل المخالفات الواردة، لجهة التسرب، أو لجهة التمويل الذي «شُفط» من مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان، وتقاعس باسيل عن تأمين تمويل خارجي عبر قروض ميسرة، وهو ما يشكلّ سابقة خطيرة.

وتسخر هذه المصادر، من حديث باسيل عن تقويمه للموجودات من الغاز والنفط في البحر والتي أطلقها قبل أيام على شاشة إحدى التلفزة المحلية، وقال فيها إنّ قيمتها تتجاوز 660 مليار دولار. السؤال هو كيف علم باسيل بمحتويات البحر قبل أن تعرف الشركات؟؟.

يُضافُ الى ذلك أنّ باسيل، لم يضع دراسة للأثر البيئي والاستراتيجي للتنقيب كما طلبت منه وزارة البيئة، وبالتالي فإن باسيل يقوم «منفرداً» بإعداد ملفات بما يتناقض مع الشفافية لمثل هذه العمل الاستراتيجي، فمثلاً لا أحد يعلم لماذا تمّ تقسيم البلوكات بالطرق التي عرضها باسيل، وعلى أي أسس استندتْ، وعلى أي أساس تمّ اختيار المربعات للتلزيم.

أما في قطاع المشتقات النفطية، فالكل يعلم أنّه تمت تغطية مخالفات باسيل في موضوع بيع المازوت المدعوم من أعلى السلطات، وللأسف تمتْ من جراء قراراته سرقة ملايين الدولارات منَ جيوبِ الناس.

وأكدت المصادر، أنَ لا مانع ان يسير رئيس الحكومة تمام سلام باقتراح النائب السابق ايلي سكاف القاضي بفصل وزارة النفط عن وزارة الكهرباء، وتستشهد بالتجربة الناجحة التي يديرها أسعد نكد في مؤسسة كهرباء زحلة، لجهة التوزيع والجباية والقدرة على ضبط ايقاع النفقات من دون تبذير. وسخرت من اعتراض باسيل الذي يدير وزارة النفط منفرداً، إذ لا مدير عام ولا مديرون ولا رؤساء مصالح، يوجد فقط رئيس ديوان وموظفة تنقل البريد، والأهم هو جيش المستشارين. وسخرتْ من توظيف «التوزير» على حقيبة الطاقة في إطار طائفي، وقالت إن لا علاقة لهُ بموضوع رفع مستوى الكهرباء وأداء كل الوزارة عموماً.

الدني معاملة

شركة كهرباء زحلة

EDZ
Electricité de Zahlé